Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, WTO and International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية
الأخرى في جنيف

CHAN.2022.081

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the Office's note verbal dated 29 April 2022 concerning the preparation of the High commissioner of a report on best practices , challenges lessons learned concerning integrated approaches to the promotion and protection of human rights and implementation of the 2030 Agenda, the Mission has the honor to provide the contributions of the Egyptian government in this regard (attached).

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 15th June, 2022

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations, CH-1211, Genève 10
Fax: +41-22 917 90 08

PERMANENT MISSION OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT
TO THE UNITED NATIONS OFFICE, WTO & OTHER INTERNATIONAL ORGANIZATIONS IN GENEVA
261 ROUTE DE LAUSANNE, 1292 – CHAMBESY
TEL: +41-22-731.6530 FAX: +41-22-738.4415
mission.egypt@bluewin.ch

السؤال الأول:

اسم الدولة: جمهورية مصر العربية.

المؤسسة التي استوفت الاستقصاء: الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان–وزارة الخارجية.

اسم وبيانات الاتصال بالمؤسسة التي استوفت الاستقصاء: البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة في جنيف.

السؤال الثالث:

نعم– توجد استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وهى 'رؤية مصر ٢٠٣٠'، وهي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المختلفة. وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. وقد حدثت الحكومة هذه الرؤية لتكون وثيقة حية تواكب التطورات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وتم في إطارها وضع خطط قصيرة ومتوسطة المدى.

وخطة التنمية المستدامة متوسطة المدى هي أولى حلقات الخطة الرباعية الرامية لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠. وتتبع الخطة منهج البرامج والأداء فى التخطيط، ووضع آليات للتخطيط والمتابعة، وسد الفجوات التنموية الجغرافية بين المحافظات المختلفة، وإسناد الأولوية لتنمية المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. وهى تشمل مجموعة المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية التي يعكسها برنامج الحكومة خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨–٢٠٢٢/٢٠٢١، بالإضافة إلى مجموعة المرتكزات الرئيسية التى تنطلق منها وتعمل وفقها الحكومة للوصول لهذه المستهدفات.

أما خطة التنمية المستدامة قصيرة المدى، فهى الخطة السنوية للتنمية المستدامة، وتشمل بياناً بالمشروعات الاستثمارية التى توافقت على أهميتها الوزارات والجهات المختلفة. وتقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتنسيق فيما بين تلك الأولويات لتضمن المضى نحو تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وتعكسها خطة العام المالى.

رابط الوثيقة – https://mped.gov.eg

تاريخ دخولها حيز النفاذ: يناير ٢٠١٦.

السؤال الرابع:

تعتبر الحكومة التنمية المستدامة ضمانة النمو وازدهار الأجيال القادمة. وتتماشى رؤية مصر ٢٠٣٠ ما أهداف التنمية المستدامة السبع عشرة. وفى ٢٠١٨، تم تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ومن أهم المحركات التى دفعت عمليات التحديث هي ضمان مواءمة أفضل وأكثر دقة بين الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة. وتعتمد النسخة المحدثة من رؤية مصر ٢٠٣٠ على أربعة مبادئ حاكمة، تضع المواطن في صميم التنمية ومركزها، مع ضمان العدالة والإتاحة، إلى جانب نهج المرونة، ونهج التكيف الضروري، كل ذلك في إطار الاستدامة. وتعتبر هذه المبادئ المظلة الشاملة التي توجه تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الوطنية، التى تهدف إلى تحسين نوعية حياة المصريين ورفع مستوياتهم المعيشية مع تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

وقد أطلقت مصر في سبتمبر ٢٠٢١ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١–٢٠٢٦)، والتي تشير مقدمتها إلى أنها تستند إلى تحقيق أهداف "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠" سعياً إلى بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة والتوزيع العادل لفوائد التنمية، وإلى تحقيق أعلى درجات الاندماج المجتمعي لكافة الفئات، وتعزيز مبادئ الحوكمة. فتؤكد هذه

الرؤية على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب احترام مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتسعى الاستراتيجية إلى تعزيز التوجه القائم على احترام وتعزيز حقوق الإنسان لذلك المشروع التنموي المتكامل لمصر، ودمج أهداف ومبادئ حقوق الإنسان في السياسات العامة.

وتتضمن خِطَّة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ قسمًا خاصًا يتناول دور الخطة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال الربط بين المشروعات والبرامج والمبادرات التنموية التي تستهدفها الخطة والمحاور الرئيسة للاستراتيجية.

السؤال الخامس:

تعد العدالة الاجتماعية والحد من جميع أشكال عدم المساواة جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية في مصر، ومن ضمن الأهداف الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠، مع التأكيد على تكافؤ الفرص بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو السن أو الإعاقة أو مستوى الدخل أو الموقع الجغرافي، حيث تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين، والوصول المتكافئ إلى الخدمات الأساسية. وانطلاقاً من مفهوم "عدم ترك أى شخص يتخلف عن الركب"، تولى الحكومة اهتماماً كبيراً بتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات لمعالجة التفاوتات الجغرافية باعتبارها واحدة من أشكال عدم المساواة التى ينبغي الحد منها، عن طريق رصد ومراقبة وتقييم الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ولذلك وضعت الحكومة مؤشرات التنافسية المحلية، وتقارير توطين أهداف التنمية المحلية في المحافظات، ومعادلة الاستثمار على مستوى المحافظات، ومبادرة حياة كريمة لتطوير قرى الريف المصري.

وتتضمن خطط التنمية المستدامة قصيرة المدى المتتابعة عدداً من البرامج والمبادرات المعنية بالتنمية المكانية في إطار الاهتمام بتوطين أهداف التنمية المُستدامة في المحافظات، وتحقيق التكامل بين الجهود التنموية في الريف والحضر، وسد الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة، وفي مجال التخطيط المستجيب للمساواة بين الجنسين تستهدف خطط التنمية المستدامة قصيرة المدى دمج البعد الاجتماعي في الخطط التنموية لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية وخدمة القضايا ذات الأولوية للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتركز مصر على استخدام البحوث القائمة على الأدلة لتوجيه السياسات. ويتم استثمار جهود وموارد كبيرة في تحسين القدرة على الوصول إلى البيانات وتعزيز جودة البيانات. وتدعم الحكومة البحوث الكمية التي لها آثار سياسية واضحة المعالم، مثل بحوث الفقر والدخل، مما أسهم في خفض نسبة الفقر لأول مرة منذ ٢٠ عاماً في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٩,٧% مقارنة بـ ٣٢,٥% عام ٢٠١٨.

السؤال السادس:

تبذل الحكومة جهوداً حثيثة للحد من تداعيات جائحة كوفيد -١٩ من خلال تكثيف الجهد وتخصيص الموارد لقطاعات الصحة والتعليم، وبرامج الحماية الاجتماعية، والإصلاح الاقتصادي السابق على الأزمة. وتوسعت الحكومة في الإنفاق على المجالات الأكثر أولوية وارتباطاً باحتياجات المواطنين، ولاسيما الفئات الأقل دخلاً، في مجالات الصحة والتعليم والإسكان اللائق وبرامج الحماية الاجتماعية.

وقد تبنت الحكومة حزمة من الإجراءات لضمان توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضرراً من الجائحة، فتم توفير ٣,٨ مليار جنيه لتلبية الاحتياجات الملحة والمستلزمات، فضلاً عن تخصيص مليار جنيه لوزارة الصحة والسكان لتدبير المستلزمات الوقائية. كما تمت إضافة ١٠٠ ألف أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة، وتم رفع قيمة موازنة برامج التحويلات النقدية من ١٨,٥ مليار جنيه إلى ١٩,٣ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بالعمالة في القطاع غير الرسمي، وهي من الفئات التي أضيرت بشكل كبير من انتشار الجائحة، فقد اعتمدت مصر أربعة مسارات رئيسية للتعامل مع هذه القضية: أولاً: التوسع المؤقت والمشروع في برامج المساعدات الاجتماعية القائمة؛

ثانياً: استحداث برامج تحويلات نقدية جديدة؛ ثالثاً إطلاق برامج للأشغال العامة؛ رابعا: منح تعويض شهرى بقيمة ٥٠٠ جنيه لمدة ٦ أشهر للعمالة غير المنتظمة المسجلة في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة، واستفاد منها ٢,٠٧١ مليون عامل.
وبلغ إجمالي الإجراءات التى نفذتها الحكومة ٦١٦ إجراء، منذ ٢٤ فبراير ٢٠٢٠ وحتى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢١، وشارك في تنفيذها ٨١ جهة مسئولة، موجهة لصالح ٣٨ فئة مستفيدة من الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.
وأطلقت الحكومة في عام ٢٠٢٠ خريطة تفاعلية توضح توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة مع تفاصيل محددة عن المشروع والموقع الجغرافي. كما أطلقت منصة في أبريل ٢٠٢٠ لأصحاب المصلحة المتعددين تحت عنوان "شراكات عالمية من أجل تعاون إنمائي فعال" مع أكثر من ١٢٠ مشاركاً من ٤٥ مؤسسة دولية لمناقشة الإجراءات الحكومية لمواجهة جائحة كوفيد -١٩.

السؤال السابع:
تستند عملية إعداد تقرير المراجعة الطوعية إلى نهج "المجتمع بكامله"، وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة، والبناء على الملكية المجتمعية لأهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات باعتبار أن التقرير الطوعي هو تقرير وطني، وليس تقريراً حكومياً. ويعتمد التقرير على التحليل النوعي المعتمد إلى حد كبير على مدخلات أصحاب المصلحة المختلفين. وتم التواصل مع ٥٣ منظمة غير حكومية من أجل المشاركة في هذه العملية مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي وتمثيل المحافظات وتنوع الخبرات. كما تم إشراك القطاع الخاص من خلال التشاور مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في مصر، ووصل العدد إلى ٤٦ شركة تعمل في مجالات مختلفة. كما شارك ممثلو المنظمات الدولية وشركاء التنمية الذين قدموا الدعم الفني المستمر وبناء القدرات للفرق المسئولة عن إعداد التقرير الوطني الطوعي ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك عبر المنصات الرقمية بسبب التحديات التي فرضها واقع وباء كوفيد -١٩.

السؤال الثامن:
أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "خطة المواطن" لعامين متتاليين (٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٠/٢٠٢١)، وهى تستهدف تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، وضمان حق المواطن في أن يكون على دراية بخطة التنمية المستدامة السنوية، حيث تم وضعها على أساس قاعدة بيانات التخطيط المبنية على الأدلة ومؤشرات الأداء في جميع مجالات التنمية في كل محافظة في مصر لسد الفجوات التنموية بين المحافظات.
وتنشر "خطة المواطن" على موقع الوزارة الإلكتروني متضمنة معلومات مفصلة عن الاستثمارات التي تخصصها الحكومة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة. كما تسلط الضوء على أبرز ملامح الخطة على المستوى الوطني والمؤشرات الاقتصادية الأساسية لكل محافظة. وتمكن المواطنين من مراقبة المشاريع المنفذة لكل محافظة ومدينة وقرية لدمج الأفراد في مرحلتي التخطيط والمتابعة.
من ناحية أخرى، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطبيق "شارك ٢٠٣٠"، وهو تطبيق للهاتف المحمول ينشر خطط المشروعات التي تقوم بها الحكومة سعياً لإدماج المواطنين في تصميم الخطة الاستثمارية ومراقبة عملية التنفيذ ومؤشرات قياس الأداء للمشروعات.